

آثار الشّيخ العلّامة

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

(٢٣)



مطبوعات المجمع

مجموع سائل

في التحقيق وتصحيح النصوص

تأليف

الشّيخ العلّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

ـ ١٣٨٦هـ ـ ١٣١٢م

تحقيق

محمد أجمل الأضلاحي

وفق المنهج المعمد من الشّيخ العلّامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رَبُّهُمْ اللَّهُ تَعَالَى)

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزير الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

رَاجِعٌ هَذَا الْجُزْءُ

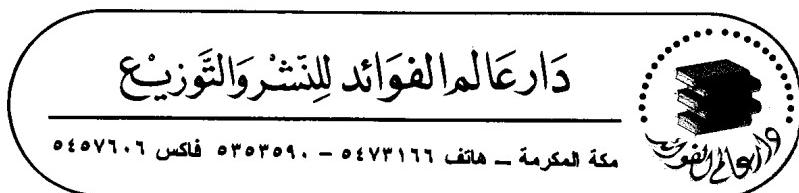
عَلَيْيِ بْنِ مُحَمَّدَ الْعِمْرَانَ

مُحَمَّدُ عَزَّيزُ شَمْسٍ



مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية
SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية
الطبعة الأولى - ١٤٣٤ هـ



الصف والاخراج دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد، فإن هذا المجموع من رسائل الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله يشتمل على ثلات رسائل في أصول التحقيق، ورسالة فيها تخریج الأحادیث الواردة في كتاب «شوادر التوضیح والتصحیح لمشکلات الجامع الصھیح» لابن مالک، مع تعلیقات على طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، ورسالة فيها تصحیحات وتعلیقات على كتاب «سبل السلام شرح بلوغ المرام» للأمير الصناعي، ورسالتین في التنییه على أخطاء وأوهام في المجلد الأول من كتاب «الکامل» للمبرد تحقيق الدكتور زکی مبارک، وعلى الجزء الأول من «معجم الأدباء» لیاقوت طبعة الدكتور أحمد فرید الرفاعی. وفي آخر المجموع قائمة أعدّها الشيخ لبعض نوادر المخطوطات المحفوظة في مكتبة الحرّم المکی الشریف.

هذه الرسائل كلها بخط الشيخ، وهي جمیعاً محفوظة في مكتبة الحرّم المکی الشریف. وقد نسخناها من أصولها – وبعضها كان منسوحاً فقابلناه على أصله – ثم قرأناها وعلقنا عليها، ثم وضعنا لها فهارس لازمة. وإليكم نبذة عن كل رسالة منها:

(١-٣) ثلاث رسائل في أصول التصحيح العلمي

كان الشيخ المعلمي رحمه الله من العلماء المحققين بالمعنى الحقيقي للكلمة، ومن الطراز الأول من المحققين بمعناها الاصطلاحي المحدث، فهو من طبقة الأستاذ عبد العزيز الميموني والشيخ أحمد شاكر والأستاذ محمود شاكر رحمهم الله.

وقد مارس الشيخ هذه الصناعة أكثر من خمس وعشرين سنة في دائرة المعارف العثمانية بحيدرabad، ولم ينقطع عنها بعد عودته إلى الحجاز واستقراره في مكتبة الحرمين المكي الشريف. وأخر ما حققه الجزء السادس من كتاب الإكمال لابن ماكولا، والجزء السادس أيضاً من كتاب الأنساب للسمعاني، وذلك قبل وفاته سنة ١٣٨٦هـ. فهذه نحو ٤٠ سنة سلخها الشيخ المعلمي في البحث والتحقيق، وأخرج كتباً جليلة من كتب الحديث والرجال ذوات المجلدات، منها: «التاريخ الكبير» للإمام البخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«الأنساب» للسمعاني. وتحقيق هذا الصنف من الكتب أصعب ما يكون، فإنها معقودة على أسماء الرجال وكناهم وألقابهم وأنسابهم، مما لا يدخل فيه القياس، ولا يعين على معرفته السياق. وقد أبان الشيخ في تحقيقه لها عن علم غزير، ونظر ثاقب، وخبرة فائقة، وإتقان بالغ.

وكان الشيخ عالماً متفتناً كالعلماء السابقين ولكن العلم الذي برز فيه خصوصاً هو علم الحديث والرجال. وفن التحقيق أصلًا من فنون علم الحديث، فالمحدثون هم الذين أسسوا قواعده وشيدوا أركانه. ومارس الشيخ هذا الفن في مؤسسة عريقة قامت لنشر أمهات كتب الإسلام، ولها

طريقة معينة في التصحیح العلمي والتصحیح المطبعي. فجرّب الشیخ هذا العمل المؤسسي زماناً طويلاً، وعرف مواطن الإصابة ومداخل الخلل في مراحله المختلفة، وخبرأً أحوال المصححین من زملائه وغيرهم، ثم وقف على الطرق التي كان يسلکها أصحاب المطبع لنشر الكتب القديمة في مصر وغيرها. فعزم على تأليف رسالة جامعة في أصول هذه الصناعة، وبيان أسلوب الطرق الضامنة لصحة المطبوعات ولربح المادي لناشريها أيضاً. ولا ريب أن هذه الصفات العلمية والعملية التي اجتمعت في شخصیته قد جعلته أحقر الناس بالتأليف في هذا الموضوع وأقدرهم عليه.

وقد وجدنا في آثار الشیخ ثلاث رسائل إحداها مبیضة، والأخرین مسودتان. وافتتح مسودته الأولى بقوله: «فإنني منذ بضع سنين مشتغل بتصحیح الكتب العلمیة في مطبعة «دائرة المعارف العثمانیة» وتبيّن لي بعد الممارسة قيمة التصحیح العلمیة والعملیة، وما ينبغي للمصحح أن يتتحقق به أولاً، ثم ما يلزمه أن يعمل به ثانياً. ورأیت غالب الناس في غفلة عن ذلك أو بعضه. فمن لم يشتغل بقراءة الكتب العلمیة ومقابلتها وتصحیحها يبغض التصحیح قيمته، ويظنه أمراً هيناً لا أهمیة له، ولا صعوبة فيه. ولما كان أكثر المتولین أمور المطبع من هذا القبيل عظمت المصیبة بذلك».

وقال في مقدمة مسودته الثانية: «فإنني عنيت زماناً بتصحیح الكتب وإعدادها للطبع، ثم بتصحیحها حال الطبع، فتبيّن لي بطول الممارسة غالب ما يحتاج إليه في هذه الصناعة. وخبرأً أحوال جماعة من المصححین، وتصفحت مع ذلك كثيراً من الكتب التي تطبع في مصر وغيرها، وعرفت ما اعتمده مصححوها. ورأیت مع ذلك أن أكثر الناس متھاونون بهذه الصناعة،

يرون أنه يكفي للقيام بها اليسير من العلم، واليسير من العمل! فأحببت أن أجمع رسالة في التصحيح، أشرح فيها ما يتعلق به».

واستهل مبضته قائلاً: «فهذه رسالة فيما على المتصدرين لطبع الكتب القديمة مما إذا وفوا به فقد أدوا ما عليهم من خدمة العلم والأمانة فيه، وإحياء آثار السلف على الوجه اللائق، وتكون مطبوعاتهم صالحة لأن يشق بها أهل العلم».

هذه المقدمات الثلاث التي تكشف عن الأسباب التي دعت الشيخ إلى تأليف رسالة مستقلة في فن التحقيق تقودنا إلى قضية أخرى أيضاً تتعلق بتاريخ التأليف في هذا الموضوع.

يستوقفنا أولاً قول الشيخ في مقدمة مسودته الأولى: «إني منذ بضع سنين مشتغل بتصحيح الكتب العلمية في مطبعة دائرة المعارف العثمانية، وتبين لي بعد الممارسة...».

كلمة «بضع» تستعمل في اللغة للكناية عن العدد من الثلاثة إلى التسعة، وقد أشار الشيخ إلى ممارسته للتصحيح، وثلاث سنوات أو أربع قليلة لمثل هذه الممارسة، فإذا فرضنا أنه أراد بكلمة «بضع» سبع سنوات، فمعنى ذلك أنه سوّد هذه الرسالة سنة ١٣٥٢ (١٩٣٣م) وإن كان المقصود أقصى ما يراد بها فقد سوّدتها سنة ١٣٥٤ (١٩٣٥م) أو قريباً منها، فإنه التحق بالدائرة العثمانية في أوائل سنة ١٣٤٥. وأنت خبير بأن المستشرق الألماني برجشتراسر ألقي محاضراته «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٣١م، ولكنها نشرت سنة ١٩٦٩م. فيكون زمن تسويد الشيخ لرسالته مقارباً لزمن محاضرات برجشتراسر.

وفي فصل تجده في المسودة الثانية ذكر الشيخ أن تحت يده الآن للتصحيح كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم. وقد حقق الشيخ كتاب «تقدمة الجرح والتعديل» (وأرّخ مقدمته في ٢٣ شوال سنة ١٣٧١) والمجلدين الأول والثاني والقسم الأول من المجلد الرابع، وكلها طبعت في ستيني ١٣٧١-١٣٧٢ (١٩٥٣-١٩٥٢ م)، فلا شك أن تحقيقها قد تم قبل ذلك، وربما في ستيني ١٣٦٩-١٣٧٠ (١٩٥٠-١٩٥١ م).

ولما ذكر الشيخ في المبادرة مراحل المقابلة وتصحيح التجارب قال: «والعادة في مطبعتنا» يعني: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، وهذا يدل على أنه بيّض الرسالة وهو في حيدرabad. وقد وصل الشيخ إلى مكة المكرمة سنة ١٣٧١ (١٩٥٢ م). وأنت خبير أيضاً بأن كتاب الأستاذ عبد السلام هارون «تحقيق النصوص ونشرها» صدر سنة ١٩٥٤ م.

وتبيّن من هذا التفصيل أن رسائل الشيخ هذه من أول ما كُتب باللغة العربية في فن التحقيق، وأن الشيخ المعلم رحمه الله أول عالم أفرد كتاباً في أصول هذا الفن. ورسالته المبادرة مع عدم تمامها قد عالجت المسائل التي هي من لبّ الموضوع وصميمه معالجة علمية دقيقة منتظمة. وقد الحقنا بها المسودتين لاستعمالهما على فصول وفوائد وأمثلة لا تجدها في المبادرة، وإن أدى ذلك إلى بعض التكرار.

سمى الشيخ مسودته الأولى «أصول التصحيح»، أما المسودة الثانية والمبادرة فلم يضع لهما عنواناً، فسميتهما «أصول التصحيح العلمي». وقد آثر الشيخ «التصحيح العلمي» على مصطلح «التحقيق»، فقال في المبادرة: «اصطلاح المصريون أخيراً على تسمية التصحيح العلمي «تحقيقاً» تميزاً له

عن التصحيح الطباعي، والأوضاع: التمييز بالصفة، كما ترى». يعني: إذا أردت التمييز بين نوعي التصحيح وصفته بالطباعي أو العلمي، وإلا اكتفيت بكلمة التصحيح، والسياق يبيّن المقصود، فلن يخيل إلى أحد إذا رأى على غلاف الكتاب: «صحّحه فلان» أن المقصود: صاحب تجربة!

وإذا رأى المرء ما ابتليت به كلمة «التحقيق» في زماننا من الهوان والامتهان تمنّى لو استمرّ الباحثون على كلمة «التصحيح» التي لم تكن قاصرة عن أداء المقصود، وظلّت كلمة التحقيق ومشتقاتها مصونة من أيدي العابثين المبطلين.

وأهل الفارسية لا يزالون يسمّون هذه الصناعة «التصحيح»، بل ترى من كبار محققيهم من يقتصر- مع استفراغ وسعه في تحقيق النص وإتقانه إتقانًا بالغاً - على أن يثبت على غلاف الكتاب: «باهتمام فلان» أي باعتنائه، أو «بگوششِ فلان» أي بسعيه. والعمل هو الذي يشهد بدرجة اهتمامه ومبلغ سعيه.

وغرر الله لشيخ العروبة أحمد زكي باشا الذي أثبت على بعض كتبه كلمة «التحقيق»، فتبعه الآخرون. ثم استهتر بها الناس، وكثير منهم لا يعنيهم مفهومها وحقيقةتها بقدر ما يعنيهم لفظها ورئيتها، فيثبتها أحدهم على غلاف كتابه مزهواً بها، ويمشي في الأرض مرحاً، وإن كان عمله في الكتاب لم يزده إلا فساداً.

ولنستعرض الآن محتويات الرسائل الثلاث مع وصف أصولها الخطية.

* الرسالة الأولى (مبضة)

أصل هذه الرسالة محفوظ في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٧٨٢، وهو في أربعين ورقة من دفتر مسطّر من صنع الهند، وكتب الشيخ في وجه واحد من الورقة، فالرسالة إذن في أربعين صفحة، وفي كل صفحة ١٥ سطراً. وهي مبضة واضحة لا نجد فيها التعديلات والإحالات إلا قليلاً، خلافاً لكثير من مبيضات الشيخ التي تتحول بعد أوراق إلى مسودات جديدة.

لم يضع الشيخ عنواناً لرسالته كما سبق آنفاً، فسمّوها عند الفهرسة: «رسالة فيما على المتتصدين لطبع الكتب القديمة»أخذًا مما جاء في فاتحة الرسالة: «فهذه رسالة فيما على المتتصدين لطبع الكتب القديمة مما إذا وفوا به فقد أدوا ما عليهم من خدمة العلم والأمانة فيه، وإحياء آثار السلف على الوجه اللائق...». وسيأتي أن المؤلف رحمه الله سمّي مسودته الأولى «أصول التصحيح»، ثم في هذه الرسالة أطلق على ما يسمى الآن بالتحقيق: «التصحيح العلمي» فرأينا أنسب عنوان لها «أصول التصحيح العلمي».

والرسالة مع الأسف ليست كاملة، وذكر المؤلف رحمه الله في فاتحتها أنها «مرتبة على مقدمة و... أبواب وخاتمة». فترك بياضاً قبل كلمة «أبواب»، ولا ندرى كم باباً كان في نيته، ولكن مقتضى الكلمة «الأبواب» أن لا تكون أقل من ثلاثة، والرسالة في وضعها الراهن تشتمل على مقدمة وبابين فقط.

المقدمة طويلة في ١٦ صفحة من الأصل، فهي أكثر من ثلث الرسالة. وهي مقدمة نفيسة بدأها بالكلام على حال العلم في صدر الإسلام كيف كان يتلقى من أفواه العلماء ويحفظ في الصدور، ومنهم من كان يكتب. ثم اتسع

العلم، وأطبق أناس على الكتابة مع الحررص على الحفظ، وكانوا يبالغون في حفظ كتبهم. ثم ذكر وجوه التلقي وأحوال كتب العلماء التي كانوا يعتمدون عليها بخط أيديهم. قال: «فلما كثرت المصنفات، واشتهرت نسخها، وطالت الأسانيد، وضفت الهمم = توسع الناس في الإجازة إلى أن صارت الرواية صورة لا روح فيها، وانحصر الأمر في كون النسخة موثوقة بها».

ثم أشار إلى درجات الثقة بالنسخة، وأن الفرع كلّما بعد عن أصل المصنف ضعفت الثقة به.

ثم تكلم على أسباب اختلاف الفرع عن الأصل، وأفاض القول فيها. وذكر تسعة أسباب، منها: التصحيف، ومنها: اشتباه الحرف بآخر أو كلمة بآخر في كثير من الأصول لتعليق الخط أو رداءته أو قرمطته، وأورد أمثلة لذلك من كتاب «التاريخ الكبير» للإمام البخاري. ومنها: خطأ الناقل في إفحام الحاشية في المتن، والتحريف السمعي، والتحريف الذهني، وتصرُّف النساخ، وتصرُّف القراء جهلاً أو خيانةً.

ثم انتقل من الكتاب المخطوط إلى الكتاب المطبوع، وذكر المراحل التي يمرُّ بها الكتاب عادة في المطبع، وذكر الطريقة المتبعة في دائرة المعارف العثمانية. ووصف حال هذا الكتاب واختلاف درجات صحته بحسب حال الأصل، وحال ناسخ المسودة منه، ثم حال المقابلين على الأصل وعلى أصل آخر، ثم حال المصحح العلمي من العلم والثقة والأمانة، وما دفع له من المكافأة وما فسح له من الوقت؛ ثم حال مركبي الحروف، ثم مقابلة التجارب على المسودة. فلا عجب أن يجيء المطبوع

بعض الأحيان أرداً وأكثر غلطًا من الأصل الخطي. يقول الشيخ: «وقد جرّبت هذا، نظرت في بعض الكتب المطبوعة، فهالني ما فيه من كثرة الأغлат، ثم ظفرت بالأصل الخطي الذي طبع عنه ذلك الكتاب، فإذا هو بريء من كثير مما في المطبوع من الأغлат، إن لم أقل: من أكثرها».

وهذا الوضع هو الذي دعا الشيخ إلى أن يقترح نظاماً لتصحيح الكتب القديمة ونشرها. فقال: «إذا أراد المتصدِّي لطبع الكتب القديمة السلامَة من مثل هذا، والحصول على الغاية المنشودة من خدمة العلم وحسن السمعة ورواج المطبوعات، فما عليه إلا أن يتبع النَّظام الآتي إن شاء الله» (ص ١٧).

هنا تنتهي هذه المقدمة النفيسة المستفيضة. ويأتي بعدها بابان: الأول في «الأعمال التي قبل التصحیح العلمي». وذكر تحته ستة أعمال:

- ١ - انتخاب كتاب للطبع.
- ٢ - انتخاب نسخة للنقل وصفاتها.
- ٣ - انتخاب ناسخ للمسودة وصفاته.
- ٤ - نسخ المسودة (والأمور التي يُلزِم النَّاسَخ بها، وهي ١٢ أمراً).
- ٥ - مقابلة المسودة على الأصل (وصفات المقابلين والأمور التي يجب أن يلتزمَا بها، وهي ١١ أمراً).
- ٦ - مقابلة المسودة على أصل آخر فأكثر.

ولأنَّ الشيخ يتحدث هنا عن عمل مؤسسي لتصحيح الكتب القديمة ونشرها، يشترك فيه ناسخ من المخطوط، ومقابلان للنسخة المنقولة على المخطوط أو عليه وعلى مخطوطات أخرى، والمصحح العلمي، ثم

المصحح الطباعي.

ولكن الأمور التي ذكر الشيخ أنه يجب التزامها على الناسخ وكذلك على المقابلين أمر مهمة جدًا، ويجب أن يؤخذ بها في العمل الفردي أيضًا. ولم أر من ذكر هذه الأمور على هذا الوجه من الدقة والتفصيل.

وفي مستهل هذا الباب عرض المؤلف رحمه الله فكرة عظيمة الخطر، وهي الرجوع عند انتخاب الكتب للطبع إلى هيئة علمية من كبار العلماء المفتنيين، قال: «وَجَبَذَا اللُّوْ أَنَّ الْأَزْهَرَ بِمِصْرِ يَقْوِمَ بِهَذِهِ الْمَهْمَةِ الْعَظِيمَى، وَذَلِكَ بِالإِيعازِ بِجَمْعِ فَهْرَسِ عَامِ لِكُتُبِ الْمَهْمَةِ الَّتِي لَمْ تُطْبَعْ، وَبِيَانِ مَوْضِعِهَا مِنْ مَكَاتِبِ الْعَالَمِ مَعَ مَا تِيسَرَ مِنْ وَصْفِ النَّسْخِ؛ ثُمَّ يُعَرَّضُ عَلَى هَيَّةِ كَبَارِ الْعُلَمَاءِ لِتَرْتِيبِهَا عَلَى مَرَاتِبِ فِي الْأَهْمَى وَاسْتِحْقَاقِ تَقْدِيمِ الْطَّبَعِ، ثُمَّ يُنْشَرُ الْفَهْرَسُ مَرْتَبًا ذَلِكَ التَّرْتِيبِ، وَيُتَقدَّمُ إِلَى الرَّاغِبِينَ فِي طَبَعِ الْكُتُبِ أَنْ يَجْرُوا عَلَى حِسْبِ ذَلِكَ. ثُمَّ كُلُّ مَنْ أَرَادَ طَبَعَ كِتَابًا كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرَاجِعَ الْهَيَّةَ لِتُقْيِّدَ اسْمَهُ عَنْهَا وَتُعْرَفَ بِمَا يَلْزَمُ، مُثْلِ إِبْلَاغِهِ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ تَزَمَّنَ طَبَعَ الْكِتَابَ، أَوْ تَنبِيهِهِ عَلَى اطْلَاعِ الْهَيَّةِ عَلَى نَسْخَةٍ أَوْ أَكْثَرَ زِيَادَةٍ عَلَى مَا فِي الْفَهْرَسِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَبِهَذَا يَأْمُنُ الرَّاغِبُونَ فِي الْطَّبَعِ مِنَ الْخَطَا فِي الْإِنْتَخَابِ، وَمِنَ الْغَلْطِ فِي ظَنِّ أَنَّ الْكِتَابَ لَمْ يُطَبَعْ، وَيَعْرُفُونَ مَوَاضِعَ النَّسْخِ. وَفِي ذَلِكَ مَصْلِحَةُ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ وَلَا صَحَابِ الْمَطَابِعِ. وَيُمْكِنُ توسيعُ دَائِرَةِ التَّعَاوُنِ إِلَى حَدِّ بَعِيدٍ» (ص ١٨-١٩).

وقد أنشئ «معهد إحياء المخطوطات العربية» سنة ١٩٤٦ م بالقاهرة، وكان أحد أقسام اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية. لم يشر الشيخ المعلمي إلى هذا المعهد لأنه لم يشتهر أمره - فيما يبدو - حينما ألف هذه

الرسالة. وقد قام المعهد بجزء من اقتراح الشيخ، وهو تصوير المخطوطات العربية وفهرستها وإعدادها للباحثين، وإن كان اقتراحته في هذه البابة أيضاً أشمل من ذلك. وتحقق جزء منه أيضاً فيما بعد في صورة «الفهرس الشامل للتراجم العربي الإسلامي المخطوط» الذي أصدرته مؤسسة آل البيت في عمّان. وكان المعهد حريّاً بأن يكون مرجعاً للناشرين لتقيد أسمائهم عندها حتى لا يتكرر نشر الكتب نفسها في جهات مختلفة. ولكن ترتيب الكتب في كل فن على مراتبها من الأهمية واستحقاق تقديمها فيطبع كان يقتضي إنشاء هيئة لكتاب العلماء من كل فن تعاون معهد المخطوطات بهذا الصدد. ولو تحققت هذه الفكرة - كما وصفها الشيخ - لانتظمت أمور النشر، ونجت من الفوضى والتكرار، وأمكن إنقاذ كثير من الجهد والأوقات والأموال من أن تذهب هباءً منشوراً؛ وإن كانت المؤسسات العلمية والأعمال الجماعية قلما تفلح في بلادنا العربية، ولا سيما إذا كانت رسمية، فسرعان ما تغتالها السياسة الفتّانة القاتلة!

أما الباب الثاني فعنوانه: «تصحيح الكتاب». ذكر في أوله أن التصحيح يطلق على عمليتين: الأولى: التصحيح العلمي لكتاب بنفي ما في الأصل أو الأصول من الخطأ وترتيب مسودة صحيحة. والثانية: تصحيح الطبع بنفي ما يقع في تركيب حروف الطبع من الخطأ وتطبيق المطبوع على المسودة الصحيحة. ثم قال: إن هذا الباب معقود للتصحيح العلمي، وفيه مباحث.

ومما يبعث على الأسف أنه لم يوجد في الأصل إلا المبحث الأول في الحاجة إلى التصحيح العلمي، ولا ندرى ماذا كان يريد أن يتكلم عليه في المباحث الأخرى.

ذكر في هذا المبحث أولاً أربعة آراء أو طرق لطباعة الكتب القديمة وتصحيحها استظهرها من ممارسته ودراسته للكتب المطبوعة، مع ذكر عيوب كل طريقة منها، ثم بين الرأي المختار عنده.

الرأي الأول منها: أنه يكفي في إحياء الكتاب إذا وجدت منه نسخة قديمة جيدة أن يطبق المطبع علىها. ولاحظ الشيخ على هذا الرأي أنه لا يمكن تطبيق المطبع على الأصل المخطوط، وفصل أسباب ذلك ومفاسد هذا الرأي تفصيلاً.

والرأي الثاني: أن لا يطبع كتاب إلى أن يحصل على نسختين أو أكثر، فتُجعل واحدة أصلًا، وينبئ في الحواشى على فروق الأخرى.

والثالث كالذي قبله إلا أنه يزيد بمراجعة كثير من المظان مع التنبيه على الاختلافات.

وفي الرابع يقول الشيخ: «يظهر من تصفح كثير من المطبوعات أنه اعتمد فيها التصحیح العلمي إلا أن مصححها أغفلوا التنبيه على ما خالفوا فيه الأصل أو بعض الأصول، واقتصروا على إثبات ما رأوه الصواب». ثم بين خلل هذه الطريقة من ثلاثة جهات.

بعد هذه الطرق الأربع وبيان مفاسدها، تكلم الشيخ على الرأي المختار عنده فقال: «تصحيح الكتاب معناه: جعله صحيحاً، ولصحة المطبع ثلاثة اعتبارات: الأول: مطابقته لما في الأصل القلمي فأكثر. الثاني: مطابقة ما فيه لما عند المؤلف. الثالث: مطابقة ما فيه للواقع في نفس الأمر... فالتصحيح العلمي حُقُّه مراعاة الأوجه الثلاثة» (ص ٣٧).

وقد مثلَّ الشِّيخ باسم «عرابي بن معاوية»، وهو الصَّحيح، وذكْرُه البخاري بغيرِ معجمةٍ وراء (غرابي). فإذا وقع في نسخةٍ من تاريخ البخاري: «عزابي» بعينِ مهمَّلةٍ وزايٍ، فإنَّ أثبتت كذلك في المتن كان صحيحاً بالنظر إلى ما في الأصل، لكنه خطأً بالنظر إلى ما عند المؤلف. وإنَّ أثبتت «عرابي» كان صحيحاً بالنظر إلى ما في نفسِ الأمر لكنه مخالفٌ لما في الأصل ولما عند المؤلف. وإنَّ أثبتت «غرابي» صَحَّ بالنظر لما عند المؤلف، ولكنَّه مخالفٌ لما في الأصل وخطأً في نفسِ الأمر. وإذا أثبتت أحدَ الأوجه الثلاثة دون التنبيه على خلافه كان الظاهر أنه كذلك في النسخة وعند المؤلف وفي نفسِ الأمر، فيكون ذلك خطأً وكذباً من وجهين حسب قولِ الشِّيخ.

يقول الشِّيخ: «فالتصحِّح العلمي حقه مراعاة الأوجه الثلاثة... والصواب في هذا المثال أن يثبت في المطبوع بالغين المعجمة والراء، لأن الكتاب كتاب البخاري، والمقصود فيه نقل كلامه بأمانته، وأهل العلم ينقلون عن الكتاب فيقول أحدهم: قال البخاري في التاريخ: «...» فيسوق العبارَة كما يجدها في المطبوع. ثم لِيُنَبَّه في الحاشية على الوجهين الآخرين، كأن يقول: «هكذا يقوله البخاري بدليل «...»، ووقع في الأصل «عزابي»، وقال فلان «...» فيذكر ما صحَّه أهل العلم من أنه «عرابي» بالعينِ مهمَّلةٍ والراء (٣٨).

ثم ذكر الشِّيخ ماذا ينبغي أن يعمل إذا لم يُعرف ما عند المؤلف، أو لم يُعرف ما في نفسِ الأمر، وعند اختلافِ الأصول، أو اختلافِ كتبِ المؤلف، وحالاتٍ أخرى.

ثم عقدَ فصلاً لشرح الأمور الضامنة للوفاء بما تقدم، فإنه «ليس بالأمر

السهل»، وذكر ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون المصحح متمكناً من العربية والأدب وعلم رسم الخط، متمكناً من فن الكتاب، مشاركاً في سائر الفنون، واسع الاطلاع على كتب الفن، عارفاً بمعظان ما يتعلق به من الكتب الأخرى.

الثاني: أن يكون العمل في المسودة قد جرى على ما ذكره في الباب الأول، مع حضور الأصول أمامه.

الثالث: أن يحضر عنده ما أمكن إحضاره من كتب الفن وما يقرب منها. بل ينبغي أن تكون بحضوره مكتبة واسعة في جميع الفنون.

وبهذا الفصل تنتهي مبادئ هذه الرسالة، وما زلنا في البحث الأول من الباب الثاني المعقود على التصحيح العلمي.

* الرسالة الثانية

هذه الرسالة مسودة، وأصلها في مجموع محفوظ بمكتبة الحرم المكي برقم ٤٦٩٣، وهي في سبع ورقات، ومن (ق ٥/٢) إلى آخرها مكتوبة بالقلم الرصاص، وفيها شطب وتعديلات وإلحاقات كثيرة، و(ق ٣/ب) مضروب عليها كاملاً. وفي الورقة الأولى أيضاً كتب شيئاً في هذا الموضوع بالقلم الرصاص، ولكن بدأت الرسالة أصلاً في الورقة الثانية بالبسملة وبقلم الحبر.

وهي تشتمل على خطبة الرسالة وبيانها. الأول بعنوان «باب في المقصود من التصحيح» ذكر فيه أولاً أن المقصود منه: «نفي الغلط، وإثبات الصحيح، وإبراز الكتاب على الهيئة الصحيحة». ثم ذكر أن مدار التصحيح على صحة الألفاظ، فاما المعانى فإنما يجب نظر المصحح إليها من جهة

دلالتها على حال الألفاظ. وفي تصحيح الألفاظ ثلاثة اعتبارات، والرأي السديد مراعاة هذه الاعتبارات جميماً.

وذكر طريقة أكثر أهل المطبع في تطبيق المطبوع على نسخة خطية واحدة، فإن تعددت جعلوا إحداها أصلًا، ثم بين فساد هذه الطريقة.

ثم يأتي «باب» دون عنوان، ذكر فيه أوجه الوفاق والخلاف بين الاعتبارات الثلاثة وكيف يراعيها المصحح، وكذلك عند الاختلاف بين موضعين من النسخة الواحدة، أو بين نسخة الكتاب ونسخة كتاب آخر للمؤلف أو لغيره.

وفي هذا الباب تكلم على الوجوه التي يعرف بها ما في النسخة، وما عند المؤلف، وما في نفس الأمر. ويبدو أنه لاحظ فيما بعد أن الكلام على هذه الوجوه بحاجة إلى تفصيل أكثر، فأضاف القول فيها في عدة فصول. وهذه الفصول كلها تخلو منها المبixنة.

وفي هذه المسودة باب آخر «في أنواع الغلط وأسباب وقوعه».

وتقسمها إلى:

١ - الغلط بزيادة.

٢ - الغلط بنقصان.

٣ - الغلط بتقديم وتأخير.

٤ - الغلط بتغيير.

ثم قسم كلاً منها إلى أقسام أخرى.

وقد ورد بعض أجزاء هذا الباب في مقدمة المبيضة.

ثم وجدت في المجموع برقم ٤٧٠٦ فصلاً يشبه الفصل الأخير من المبيضة. ولكن في هذا فوائد جديدة، فألحقته بالمسودة.

* الرسالة الثالثة *

الظاهر أن هذه الرسالة أقدم ما سوّده المؤلف في هذا الموضوع، وميزتها أن لها عنواناً، والمؤلف هو الذي سمّاها به، وهو «أصول التصحیح».

أصلها في ٢٨ صفحة من «مذكرة جيب» للمؤلف محفوظة في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٧٢٠.

ذكر فيها بعد خطبة الكتاب الطرق المعروفة عند أصحاب المطبع، وبين نفائصها. وفي الأخير اقترح طريقة هي أن «ينشئ صاحب المطبعة مكتبة، ويرتّب فيها مصححين يتتقاضون مرتبات شهرية، ويتولون التصحیح بأسامه الثلاثة: المقابلة، والتصحیح الحقيقی، والمطبعي؛ وتكون المقابلة على نسخ قلمية عديدة إن وجدت أو واحدة منها».

وهذه الطريقة عند الشيخ «أصوب الطرق وأولاها بالسلامة من النائقين، على شرط أن يكون المصححون ذوي أهلية وخبرة».

وقد اتّخذ بعض الناشرين في عصرنا هذه الطريقة التي اقترحها الشيخ، فأخرجوا أمهات جليلة في فنون مختلفة لا سيما من الحديث والرجال.

(٤) تخریج أحادیث «شواهد التوضیح» لابن مالک مع ملاحظات على طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي

كتاب «شواهد التوضیح والتصریح لمشکلات الجامع الصھیح» ألفه ابن مالک - كما هو واضح من عنوانه - لتفسیر ما أشكل إعرابه من روایات الجامع الصھیح للإمام البخاری رحمه الله. وقد طبع الكتاب أول مرة في الهند سنة ١٣١٩ھـ (١٩٠١م) بتصحیح الشیخ محمد محیی الدین الجعفری. وظل العلماء والباحثون يرجعون إليها زھاء خمسين سنة (إلى أن أخرجها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في ثوب جدید بالقاهرة سنة ١٩٥٧م). ولما كانت النصوص المشکلة التي عُقد عليها الكتاب غير محالة على مواردها من كتب الصھیح وأبوابها عنی الشیخ المعلمی رحمه الله بـتـخـرـیـجـهـاـ تـذـکـرـةـ لـنـفـسـهـ فـیـ مـاـ يـبـدوـ،ـ وـكـتـبـ فـیـ أـوـلـهـاـ:ـ «ـالـتـبـیـهـ عـلـىـ الـأـحـادـیـثـ الـتـیـ ذـکـرـهـ اـبـنـ مـالـکـ فـیـ شـوـاهـدـ التـوـضـیـحـ،ـ وـبـیـانـ مـوـاضـعـهـ مـنـ صـحـیـحـ الـبـخـارـیـ»ـ.

ورتب هذا العمل على ثلاثة جداول:

الجدول الأول: «شواهد التوضیح المطبوع بالهند»، وتحته جدولان: «صفحة» و «سطر».

والجدول الثاني: «Hadīth».

والجدول الثالث: «صھیح البخاری»، وتحته جدولان: «كتاب ونحوه» و «باب».

وإذا رأى حاجة إلى التعليق علّق في الحاشية اليسرى من الصفحة.

وقد استغرق هذا التخريج عشر صفحات. ونبئ في آخرها على أنه إذا رأى فرقاً بين لفظ الحديث في الموضع الذي أحال عليه لفظه عند ابن مالك قال في أوله: «انظر».

وكثيراً ما ترد عدة أحاديث في صفحة واحدة، فلا يعيد كتابة رقم الصفحة، بل يشير إلى التكرار بشرطتين (١١).

ولعل الشيخ قيد أولاً نصوصاً ظناً منها أنها من صحيح البخاري، ثم لم يجدتها فيه وتبيّن أن ابن مالك أحذها من كتب أخرى استشهاداً بها، فترك بياضاً في جدول «صحيح البخاري»، وخرّجها في الحواشى اليمني. ثم بدا له أن يفرد لهذه الأحاديث قسماً مستقلاً، فجمعها في (ص ١١) تحت أربعة جداول:

- ١ - ص
- ٢ - سطر
- ٣ - أحاديث
- ٤ - مواضعها من الكتب الأخرى.

لكن ليس هذا القسم شاملاً لمثل هذه الأحاديث جميعاً، وقد تكرر فيه بعض الأحاديث المذكورة في القسم السابق أيضاً.

ثم لما أخرج الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي نشرته من كتاب الشواهد معتمداً على الطبعة الهندية، مع تخريج الآيات والأحاديث والأشعار، قابل عليها الشيخ المعلمي تخيridge، فأضاف أولاً قبل كل حديث رقم الصفحة والسطر من الطبعة الجديدة هكذا: ٤ / ١، ولكن من بداية الحديث (١٢٧) اقتصر على ذكر رقم الصفحة دون السطر.

ثم رأى أن عدة أحاديث قد فاته تقييدها وتخريجها، فأضافها من هذه الطبعة. وكذلك بعض الأحاديث كان الشيخ خرجه من موضع واحد من الصحيح، فلما رأى في الطبعة الجديدة إهالة أخرى أضافها فوق السطر. وبعض الأحيان ضرب على تخرّجه هو وأثبت فوقه بين السطور تخرّج الطبعة الجديدة. وكل ذلك بالقلم الأحمر.

وفي خلال معارضه نسخته على هذه الطبعة ظهرت للشيخ مأخذ عليها من خطأ أو تصحيف أو تصوّف للناشر في المتن، وكذلك بعض الأحاديث التي أوردها ابن مالك من غير الصحيح لم تخرج فيها، فعقد قسماً ثالثاً بعنوان: «تمامات وملحوظات لتعليقات الأستاذ الفاضل محمد عبد الباقي على شواهد التوضيح لابن مالك». ورتبها على أربعة جداول:

١ - صفحة

٢ - سطر

٣ - في المطبوع

٤ - ملاحظات

وهي ٥٤ ملاحظة. وقد صدرت للكتاب فيما بعد طبعتان محققتان: أولاهما في بغداد بتحقيق الدكتور طه محسن سنة ١٤٠٥ (١٩٨٥م) أي بعد ٢٨ سنة من صدور الطبعة المصرية، والأخرى بتحقيق الأستاذ عبد الله ناصير آخر جتها دار الكمال المتحدة في دمشق سنة ١٤٣٢ هـ (٢٠١١م). وكل منها اعتمد على أربع نسخ خطية غير التي اعتمد عليها صاحبه، فالطبعتان صادرتان في الجملة عن ثمانين نسخ خطية. ولا شك أن المتأخرة منها أدقن، ولكن بعض ما مأخذ الشيخ المعلمي رحمه الله لا تزال قائمة على هذه

الطبعة الجديدة أيضاً. وإليكم ملاحظتين فقط:

الأولى: قال ابن مالك: «... ويؤيد ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما: اجتمع عند البيت قرشيان وثقفي، أو ثقفيان وقرشي كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم».

كذا ورد «قول ابن عباس» في الطبعة المصرية (ص ٨٦) الصادرة عن الطبعة الهندية (ص ٥٨)، وفي الطبعتين العراقيّة (ص ١٤٥) والشاميّة (ص ١٣٦). وذلك يدل على اتفاق النسخ، وأنه كذا وقع في أصل المصنف.

علق الشيخ المعلمي على هذا الموضوع بقوله: «المعروف أنه قول ابن مسعود كما في الصحيح» يعني: كما ورد صريحاً في الحديث الذي قبله (٤٨١٦)، وإن لم يكن فيه الشاهد.

وقد رجع المحققون الثلاثة إلى صحيح البخاري لتخريج الحديث، فأحال الأولان على الكتاب والباب، والثالث على رقم الحديث (٤٨١٧)، وذهب عليهم جميعاً أنه من قول ابن مسعود - كما ذكر الشيخ المعلمي - لا قول ابن عباس.

ولعل سبب الوهم أن ابن مالك لم يرجع إلى كتاب التفسير (٤٨١٧) ليجد التصريح باسم ابن مسعود في الحديث الذي قبله (١٤١٦)، بل كان مصدره كتاب التوحيد (٧٥٢١)، وفي سنته: «... عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبد الله»، فوهم، وصدقه المحققون الثلاثة، ولم يفطنوا لوهمه مع رجوعهم إلى كتاب التفسير. والشيخ المعلمي عالم ومحدث، لا «محقق» فقط، فلا يخفى عليه مثل هذا الحديث من أحاديث الصحيحين والسنن. وقد ورد بلفظ الشاهد في صحيح مسلم (٧٢٠٥)، وجامع الترمذى

(٣٢٤٨) بسند فيه تصریح : «عن مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود».

الثانية: قال ابن مالك: «وقول ابن مسعود رضي الله عنه : أقرأنها النبي

عليه السلام فاه إلى فيّ»

كذا ورد «قول ابن مسعود» في الطبعات الثلاث: المصرية (١٩١)

والعراقية (٢٤٦) والشامية (٢٦٠)، وهذا دليل على أنه أيضاً كذا وقع في
أصل ابن مالك.

وعلّق عليه الشيخ المعلمي: «الصواب: وقول أبي الدرداء. وقد صرّح
به البخاري في تفسير سورة الليل».

وقد جاء الحديث في عدة مواضع في الصحيح، منها موضع الشاهد
وهو: كتاب فضائل أصحاب النبي عليه السلام، باب مناقب عبد الله بن مسعود
(٣٧٦١). ولعل ابن مالك أو همه لفظ العنوان، فلم ينعم النظر، وظن أن
قائل هذه العبارة ابن مسعود.

ولفظ الحديث: «عن علقة: دخلتُ الشام، فصليت ركعتين، فقلت:
اللهم يسّر لي جليساً، فرأيت شيخاً مقبلاً [هو أبو الدرداء] فلما دنا
قلت: أرجو أن يكون استجابة الله. قال: من أين أنت؟ قلت: من أهل الكوفة.
قال: أفلم يكن فيكم صاحب النعلين...؟ كيف قرأ ابن أم عبد «والليل»؟
فقرأت: «والليل إذا يغشى...». قال [أبو الدرداء]: أقرأنها النبي عليه السلام فاه إلى
فيّ، فما زال هؤلاء حتى كادوا يرددونني».

السياق واضح في أن أهل الشام اعترضوا على قراءة ذلك الشيخ، فلما
علم أن علقة من أهل الكوفة سأله عن قراءة ابن مسعود لسورة الليل، فقرأ

علقمة بقراءة ابن مسعود (وهي التي قرأ بها الشيخ) فقال الشيخ: أقرأنها... فما زال هؤلاء (يعني أهل الشام) حتى كادوا يردوني. وقد ورد هذا الحديث في كتاب التفسير (٤٩٤٣، ٤٩٤٤) وكتاب الاستئذان (٦٢٧٨) أيضاً، وفي هذه الموضع جميعاً التصريح باسم أبي الدرداء.

وقد وقف الدكتور طه محسن على أحد هذه الموضع، فقال في تخریجه للحديث: «صحيح البخاري ٥ / ٣٥. وروي في ٥ / ٣١ منسوباً إلى أبي الدرداء رضي الله عنه».

وهذا يدل على أن الدكتور طه يرى أن الحديث في الموضع الأول (٣٥ / ٥) منسوب إلى ابن مسعود، وهو غريب. وكان من المتوقع أن يشير هذا التعليق محقق الطبعة الشامية، فيدفعه إلى التتحقق من كلامه ومراجعة الحديث في صحيح البخاري، ولكنه لم يفعل.

أكفي بهاتين الملاحظتين، وفي تنبیهات الشيخ نظرات دقيقة أخرى.

أصل هذه الرسالة محفوظ في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٩٢٤، وهي في ٢٦ صفحة، والمكتوب منها ١٥ صفحة، وقد رقّمها الشيخ بالقلم الأحمر، ولكن نسي ترقيم الصفحة ١٣، فرقّم التي بعدها ١٣، والتي تليها ١٤.

قد سبق أن الشيخ رتب الأحاديث في القسمين الأولين ثم الملاحظات في القسم الثالث على جداول. وعند تكرار الصفحة لا يعيد إثبات رقم الصفحة، بل يشير إليه بشرطتين مائتين. ولكن لما أضاف رقم الصفحة من الطبعة المصرية وجاءت في صفحة واحدة عدة أحاديث وضع قوساً أحذب طويلاً بإزاء الأحاديث الواردة في الصفحة الواحدة، وكتب رقم الصفحة في وسط القوس.

وعملني في إخراج هذه الرسالة يتلخص فيما يلي:

- ١ - رقّمت الأحاديث في القسمين الأولين والملاحظات في القسم الثالث.
- ٢ - عدلت عن ترتيبها على الجداول إلى سردها على الوجه الآتي: رقم الحديث، رقم الصفحة والسطر من الطبعة الهندية، رقم الصفحة والسطر من طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي بين قوسين، النص المنقول من شواهد التوضيح. ثم من أول السطر بعد شرطة أثبتْ تخرير الحديث، وفي آخره زدت رقم الحديث من صحيح البخاري بين حاسرتين.
- ٣ - خرّجت بعض النصوص التي فاتت الشيخ.
- ٤ - يرمز الشيخ - طلباً للاختصار - إلى الصلاة والسلام بنصف حرف الصاد (ص) وإلى الترضي عن الصحابة بحرف الراء ونصف حرف الضاد (رض) فكتبهما كاملتين.
- ٥ - لم أجد الطبعة الهندية، فلم أتمكن من مراجعة النصوص والإحالات المنقولة منها، ولا يفيد الرجوع في ذلك إلى الطبعة المصرية، فإن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله قد تصرَّف في النصوص، ولكن استأنست بالطبعتين المحققتين العراقية والشامية. أما ما نقله الشيخ من الطبعة المصرية وبخاصة في القسم الثالث فعارضته عليها، ونبهت على ما وقع في كلام الشيخ من سهو أو سبق قلم.

(٥) تصحيحات وتعليقات على «سبل السلام» للأمير الصناعي

هذه الرسالة ضمن مجموع محفوظ في مكتبة الحرم المكي برقم ٤٦٨٦، وهي في ١٤ ورقة، ولم يكتب الشيخ إلا في وجه واحد من الورقة. ولم نجد في الرسالة إشارة إلى الكتاب الذي تعلق به هذه التصحيحات والتعليقات، وإنما تبيّن من قراءتها أنها عن كتاب «سبل السلام الموصولة إلى بلوغ المرام» للأمير الصناعي، وأنها تناولت مقدمة الكتاب والأبواب الثلاثة الأولى من كتاب الطهارة فقط، وهي: باب المياه، وباب الآنية، وباب إزالة النجاسة وبيانه. ولم أقف على الطبعة التي طالعها الشيخ، غير أن آخر صفحة علّق عليها منه هي ص ٥٥.

قسم الشيخ ملاحظاته على ثلاثة أقسام بالعناوين الآتية:

- ١ - أخطاء تصحيحية ونحوها. وهي في الصفحتين (١-٢).
- ٢ - أوهام للشارح تتعلق بضبط بعض الكلمات أو إعرابها أو تفسيرها أو نحو ذلك. وهي في الصفحتين (٣-٦).
- ٣ - تعليقات، وهي في ثمانى صفحات، ورقمها ترقىما مستقلا (٨-١) أما القسم الأول، فرتّبه الشيخ على أربعة جداول: ص، سطر، خطأ، صواب. وإذا تكرر رقم الصفحة وضع شرطتين مائتين بدلا من إعادة كتابة الرقم، كما فعل في الرسائل الأخرى.

والتصحيحات في هذا القسم - وقد بلغت ٣٩ تصحيحا - تشمل الأخطاء الطباعية وغيرها مما قد يكون وقع في النسخ الخطية من الكتاب، وبعضها من الشارح نفسه، مع أن هذا الأخير موضعه في القسم الثاني.

وأذكر هنا ثلاثة نماذج من هذه التصحيحات:

الأول: وهو أول ملاحظة فيها على ما جاء في مقدمة الكتاب: «والنبي من النبوة، وهي الرفعة، فعيل بمعنى مُفعِل، أي المنبي عن الله بما تسكن إليه العقول الزاكية».

فعلَّق عليه الشيخ: «يظهر أن هنا سقطاً، فإن الذين جعلوه بمعنى «مُفعِل» جعلوه من (ن ب أ). قال الراغب في مادة نبأ: «والنبي لكونه منبأ بما تس肯 إليه النفوس الزكية...».

كذا نقل الشيخ من الطبعة التي اعتمد عليها. وكذا في طبعة مكتبة المعارف (ص ١/١٧). وفي طبعة حلاق (١٨/٧٨) وضع «والنبي من النبوة وهي الرفعة» بين حاضرتين، وقال في تعليقه: «في النسخة (أ): «والنبي من الأنبياء. والمثبت من (ب)».

الحقيقة أن ما نسبه إلى النسخة (أ) هو في النسخة (ب)، ثم حرفه، والصواب في قراءته: «والنبي من الإنبياء». انظر: نسخة صناعة اللوحة (١١/ب) وبذلك يستقيم كلام الأمير. وفي نسخة جامعة الملك سعود (٢/أ): «والنبي من النبوة، فعيل بمعنى مفعِل...» فالنص المطبوع في طبعة مكتبة المعارف وطبعه حلاق وغيرهما فيه خلل بلا شك. ويمكن إصلاحه بوجوه مختلفة، ولكن ينبغي الرجوع إلى نسخ جيدة من الكتاب. وفي «شرح المغربي» الذي هو أصل «سبل السلام»: «والنبي مشتق من الإنباء الذي هو الإنبار... ويجوز أن يكون النبي مأخوذاً من النبوة بمعنى الرفعة» (ل ٤ / أ - ب).

الثاني: ما جاء في تضعيف أبي حاتم لحديث ابن ماجه: «إن الماء لا ينجرسه شيء» قال: «وإنما ضعف الحديث لأنه من رواية رشدين بن سعد... قال أبو يوسف: كان رشدين رجلاً صالحًا في دينه...»

كذا في ط مصطفى البابي الحلبي (١٨/١) ومكتبة المعارف (٣٨/١). وفي ط حلاق (١٦٠/١) وضع «أبو يوسف» بين حاصلتين، وقال في الحاشية: «في النسخة (أ): «أبو يونس».

والصواب: «ابن يونس» كما نبهَ الشيخ المعلمي. انظر: تهذيب الكمال (٩/١٩٥) والتقرير (٢٠٩).

وما ذكره حلاق غير صحيح. فقد جاء في متن نسخة صنعاء التي رمزها عنده (ب): «لأنه من رواية رشدين بن سعد وهو متزوك». وفي حاشيتها نقل من كتاب «التقرير»: «رشدين بن سعد... فخلط في الحديث» دون إشارة إلى الحق. وكتب في هذا النقل «ابن يونس» واضحًا.

وفي نسخة جامعة الملك سعود أيضًا وردت هذه العبارة في الحاشية، وفيها «ابن يونس».

الثالث: ما جاء في تفسير «المزاددة» قال: «وهي الرواية»، ولا تكون إلا من جلدتين تقام بثالث بينهما لتسعة».

كذا جاءت كلمة «تُقام» في طبعات البابي الحلبي (٣٣/١) ومكتبة المعارف (٧٥/١) وحلاق (١٥٠/١).

وهو تصحيف صوابه: «تُفَآمُ»، كما صلح الشيخ، من أفاء السرج أو الدلو ونحوها: وسّعه وزاد فيه.

والجدير بالذكر أن النسخة اليمنية التي رمز إليها حلاق بحرف (ب) وردت فيها «تفاًم» مضبوطة بالحركات، وفسّرت في الحاشية (ل/١٩ ب).

وفي نسخة جامعة الملك سعود: «تفاًم» بالقاف مع الهمزة المفتوحة. والتفسير المذكور في حاشية النسخة اليمنية موجود هنا أيضًا. ثم ضبطت في الحاشية بالحروف: «تفاًم بالمثنى ففاء فوقية فهمزة» ثم فسرت نقلًا عن القاموس.

أما القسم الثاني، فخصصه الشيخ ليبيان أوهام الشارح تتعلق بضبط بعض الكلمات أو إعرابها أو تفسيرها أو نحو ذلك. ونبأ فيه على سبعة مواضع. منها: ضبط الشارح كلمة «نسخة» في حديث أنس: «دعاه يهودي على خبز شعير وإهالة سنسخة» بفتح السين المهملة وفتح النون المعجمة (ص ٤٤) وطبة حلاق (١٤٩/١). فنبه الشيخ على أن المعروف في كتب اللغة والغريب وغيرها أنها بكسر النون.

ومنها قول الشارح عن الأعراب: «وهم سكان البدية سواء كانوا عرباً أم عجمًا» (ص ٣٤) وطبة حلاق (١٢٣/١).

قال الشيخ: «المعروف أن الأعراب بدو العرب خاصة، إلا أنه يتحقق بهم من كان معهم من موالיהם. راجع: لسان العرب وغيره».

ومنها كلام طويل دقيق على كلمة «ظهور» في حديث أبي هريرة: «هو الظهور ماؤه». وعلى حرف «ث» في حديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغسل فيه».

أما قسم التعليقات - وهو القسم الثالث - فعلق فيه الشيخ على عشرين موضعًا من ٥٥ صفحة من الأصل. وتعلق بالعقيدة والفقه والأصول والحديث وغير ذلك. ومعظم التعليقات قصيرة، وقد أطّال في جملة منها والتي تكلم فيها على الفرق بين النبي والرسول، وحديث القلتين، وعلة النهي عن البول في الماء الدائم، والرد على الأمير اتهامه المصنف - يعني الحافظ ابن حجر - بالمحاكمة عن المذهب.

وقد سبق أن ملاحظات الشيخ لم تتجاوز الأبواب الثلاثة.

لم أقف على الطبعة التي علّق عليها الشيخ كما سبق، ورجعت إلى نشرة الأستاذ محمد صبحي حسن حلاق، فظهر لي أنها ليست معتمدة، وأنه لا بد في بعض المواضع من الرجوع إلى الأصول، أو طبعات أخرى، فراجعت المصادر الآتية:

- ١ - «البدر التمام شرح بلوغ المرام» للقاضي حسين بن محمد المغربي، فإن هذا الشرح هو أصل «سبل السلام» للأمير، ورجعت إلى نسخة الرباط برقم ٥٤٢٠١.
- ٢ - نسخة صناعة من «سبل السلام» ورمزاها (ب) في نشرة حلاق.
- ٣ - «فتح العلام لشرح بلوغ المرام» للشيخ نور الحسن القنوجي، وهو مختصر من سبل السلام.
- ٤ - «سبل السلام» طبعة مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٢٧.



(٦) تنبیهات على الكامل للمبرد

طبع كتاب الكامل لأبي العباس المبرد عدة طبعات، أهمها وأقدمها طبعة المستشرق الألماني وليم رايت في مدينة ليزيج في السنوات (١٨٦٤ - ١٨٧٤م) عن سبع نسخ خطية، وأخرها وأحسنها طبعة مؤسسة الرسالة التي صدرت سنة ١٤٠٦ بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي.

ومن الطبعات التي صدرت بينهما طبعة مصطفى البابي الحلبي، التي حقق الجزء الأول وطرفاً من الجزء الثاني منها الدكتور زكي مبارك، وأتمّها الشيخ أحمد شاكر. وقد صدر الجزء الأول سنة ١٣٥٦، فقرأه الشيخ المعلمي، وقيّد ملاحظاته في صفحتين، وقال في مقدمتها: «... ومع ذلك بقي في المجلد المذكور مواضع ظهر لي عند مطالعته أنها على خلاف الصواب. وأرى أنني لو تكلفت النظر البالغ مع مراجعة المظان لوجدتُ فيه مواضع أخرى. وهذا بيان ما ظهر لي».

وقد بلغ عدد الملاحظات ٦٧ ملاحظة، والأخطاء التي نبه إليها الشيخ منها ما هو في ضبط النص وتقطيع الأبيات والسقط والتصحيف والتحريف، وبعضها من أخطاء الطبع.

وأصل هذه الملاحظات في أربع ورقات بخط الشيخ عُثِر عليها أخيراً، وأعطيت رقم ٤٩٣٢، وصُورت في ١٤٣٣/٥/٢٥. وهي ستُ صفحات رُقمت - وليس الترقيم من الشيخ - ترقيماً مضطرباً، فقد رقّمت الصفحة الأولى والصفحة الثالثة برقم (١) و(٢) كما ترقم الأوراق، ثم رقّمت الصفحتان الخامسة والسادسة برقم (٣) و(٤). والملاحظات على الكامل في هاتين الصفحتين، ولكنها بدأت في (ص ٤) وانتهت في (ص ٣).

والصفحات الأخرى تشتمل على تنبیهات على المجلد الأول من معجم الأدباء لیاقوت - طبعة الرفاعي، وقد صدر أيضاً سنة ١٣٥٦، فلعل التنبیهات على الكتابين قیدت في زمن متقارب.

وقد وضعوا للنسخة عنوان «الأخطاء المطبعية الواقعة في معجم الأدباء لیاقوت الحموي»، وهو عنوان غير دقيق، وناقص أيضاً لعدم الإشارة فيه إلى التنبیهات على الكامل.

وقد رتب الشيخ ملاحظاته بعد المقدمة على خمسة جداول هكذا:

- ١ - صفحة
- ٢ - سطر
- ٣ - في المطبوع
- ٤ - الصواب
- ٥ - الإشارة إلى الدليل

وعند تكرار رقم الصفحة أو رقم السطر أو غيره مما سبق في السطر السابق، لا يعيد كتابته، بل يرمز إليه بشرطتين مائتين، كما سبق. وإذا جاءت حاشية في الكتاب، وهو يرى أنها خطأ ويجب حذفها، ذكر رقم الحاشية أو عبارتها في جدول «في المطبوع»، واكتفى في جدول الصواب بكتابه عالمة الحذف (x). وقد يكتب في جدول الصواب عالمة الاستفهام، ويعني أنه شاڪ فيما ورد في المطبوع، ثم يذكر اقتراحته. والجدول الخامس لتعليق الخطأ، والتدليل على ما يراه صواباً، وذكر المراجع، وما إلى ذلك.

وننبیهات الشيخ على معجم الأدباء أيضاً مرتبة على هذه الجداول

الخمسة، غير أنه لم يكتب فوق الجدول الخامس «الإشارة إلى الدليل»، كما لم يكتب ذلك في الصفحة الثانية من التنبهات على الكامل. وهذا يدل على أن التنبهات على الكامل قيدت قبل التنبهات على معجم الأدباء.

لم نطبع هذه التنبهات في صورة الجداول، بل رتبناها على هذا النموذج:

ص ١٠ س ١١: «كصداء». الصواب: «كصدًا». إنما يستقيم وزن الشعر بترك الهمزة.

وقابلناها على طبعة مؤسسة الرسالة، وعلقنا عليها عند الضرورة.

* * *

(٧) تنبهات على معجم الأدباء لياقوت

أول ما صدر معجم الأدباء بعنابة المستشرق الإنجليزي مرجليوث على نفقة لجنة حب التذكارية بلندن، وطبع في سبعة مجلدات بالقاهرة في خلال السنوات (١٩٠٧-١٩١٦) وأعيدت طباعتها في (١٩٢٣-١٩٣١).

وقد وقعت في هذه النشرة أخطاء كثيرة نبه إليها الأستاذ عبد العزيز الميموني في سلسلة مقالاته المنشورة بعنوان «طرر على معجم الأدباء» في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (١٩٦٧-١٩٦٥م) في المجلدات (٤٠-٤٢).

ثم نشره بالقاهرة الدكتور أحمد فريد الرفاعي مدير إدارة الصحافة والنشر والثقافة المصرية في السنوات (١٩٣٦-١٩٣٨). وهي في الحقيقة النشرة السابقة نفسها، استأذن الدكتور الرفاعي صاحبها المستشرق والقائمين على

لجنة حِب التذكارية في إعادة نشرها، وأخرجها في حُلَّة جديدة في عشرين مجلداً، وروجعت من قبل وزارة المعارف، حسب ما كُتب على غلافها، وصَرَح الرفاعي في مقدمتها، فشكراً لرجالات الوزارة «فضلهم بالمراجعة والتهذيب والإصلاح والتعليق، والأستاذ ثبت الشيخ عبد الخالق عمر أستاذ اللغة العربية الأول بدار العلوم، ومصححي دار المأمون».

والحق أن هذه الطبعة قد امتازت بالحرف الكبير والضبط الكامل وحسن الإخراج، وانتفع بها الناس في البلاد العربية وغيرها، وأعيد طبعها بالتصوير غير مرة، وظللت هي المرجع المتسير للدارسين أكثر من خمسين عاماً، حتى صدرت نشرة الدكتور إحسان عباس سنة ١٩٩٣م، بل بعد صدورها أيضاً.

قرأ الشيخ المعلمي رحمه الله الجزء الأول من هذه الطبعة، ودون ملاحظاته حسب الطريقة التي شرحتها في التعريف بالرسالة السابقة. وهي نحو ١٢٠ ملاحظة، وقد نبه في بدايتها على أنه قيد ما ظهر له أنه خطأ، وأنه لم يستقص. ولا شك أنه لو استقصى لزالت ملاحظاته زيادة كبيرة.

وسبب كثرة الأخطاء فيها أنها ضُبطت ضبطاً كاملاً، وذلك يقتضي مراجعة دقيقة مضاعفة لكل كلمة، بل لكل حرف مع حركته. فإذا عُدَّ الضبط الكامل ميزة لكتاب، فإنه يعود وبالاً عليه إذا لم يُعط حقه من التصحيح والمراجعة. فانظر في ملاحظات الشيخ تجد نصفها أو أكثر منه متعلقاً بأغلاط الطبع. ومن ثم نجت منها طبعة مرجليلوث، وطبعة الدكتور إحسان عباس أيضاً لقلة عنايته بضبط الأعلام على أهميته البالغة.

وقد يظن بعض الناس أن تنبهات الشيخ المعلمي ربما فقدت الآن قيمتها العلمية بعد صدور النشرة المحققة للكتاب، وأن لها قيمة تاريخية فقط. والواقع أن جملة منها لا تزال صادقة على هذه الطبعة أيضاً. وأذكر منها على سبيل المثال ثلاث ملاحظات:

الأولى: ورد في نشرة الدكتور إحسان عباس (١/٧): «إلى أن هزم اليأس الطمع». ضبّطت الكلمة «اليأس» في طبعة الرفاعي (٤٨/١) بالنصب على أنه مفعول به، وكلمة «الطعم» بالرفع على أنه فاعل. والدكتور إحسان عباس اكتفى بضبط «اليأس» بالنصب، والمآل واحد. والسياق يتضمن العكس، فإن المقصود أن المؤلف كان يطمع في الحصول على كتاب جامع لترجم الأدباء، ليكفي مؤونة التأليف في ذلك، وظل يبحث ويفتش حتى يئس. فالجملة بمعنى غلبة اليأس على الطمع المذكور. فعلق الشيخ على هذا الضبط بقوله: «الصواب: «إلى أن هزم اليأس الطمع». المعنى على هذا».

الثانية: جاء في (٩٤/١): «وقال عبد الرحمن النسائي». وكذا وقع في طبعتي مرجليوث والرفاعي، وهو خطأ ظاهر، فإن الصواب: «أبو عبد الرحمن النسائي» كما لاحظ الشيخ.

الثالثة: ذكر ياقوت في ترجمة إبراهيم الصولي (١/٧٤) أن «الحارث بن سُخْنَرَ الزريم المغني» كان صديقاً له. كذا وردت الكلمة الزريم فيطبعات الثلاث، فكتب الشيخ: «النديم» مع علامة الاستفهام. وقد أصاب المحرّر، فالزريم تحريف ما ذكره الشيخ. ويؤكده ما جاء في قطب السرور للرقيق النديم (ص ٥٧٤): «وقد وردت عليه رقعة محمد بن

الحارث بن بسخر النديم».

أما أصل هذه التنبهات وطريقة ترتيبها، وطريقتنا في نشرها، فقد سبق وصفها في الرسالة السابقة.

* * * *

(٨) من نوادر مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف

في مكتبة الحرم المكي دفتر برقم ٤٦٥٨ قيد الشيخ في خمس صفحات منه عناوين مختارة من مخطوطات المكتبة مع أرقامها وبياناتها المهمة وملحوظاته على بعضها.

وهي ٦١ عنواناً، ستة منها في القراءات، وثلاثة وعشرون في التفسير، وأثنان وثلاثون في الحديث. فالمخطوطات التي انتقاها الشيخ محصورة في هذه العلوم الثلاثة، والظاهر أنه لم يتمكن من إتمام هذا العمل.

وقد كتب الأستاذ محمد عثمان الكنوي على الدفتر: «بعض نوادر المخطوطات استخرجها عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله في سنة ١٣٨٥. وهي تشمل نوادر المخطوطات في التجويد والقراءات والتفسير وعلوم القرآن والحديث ومصطلحه». ثم كتب الأستاذ الكنوي تحته اسمه وتحت اسمه توقيعه.

أهمية هذه العبارة في دلالتها على تاريخ هذا العمل، وهو ١٣٨٥، أي قبل وفاة الشيخ بنحو سنة، فهو من آخر أعماله رحمه الله.

ومن فوائد هذا الفهرس أن فيه ذكر النسخة من شرح شفاء القاضي عياض لأبي الحسن بن قبرص برقم ٢٧٠، ونبأ الشيخ على أن هذا الشرح

ناقص. لم نجد النسخة المذكورة في فهرس المكتبة المطبوع، وببحث عنها الموظفون في المكتبة فلم يعثروا عليها.

والشيخ رحمه الله لم يقتصر على البيانات المعروفة للنسخ الخطية بل أضاف إليها فوائد تدل على مقدار أهمية النسخة، فيقول مثلاً عن نسخة تفسير الرازي: «كتبت في القرن الحادى عشر، ولكنها جليلة». وكذلك عن نسخة من تفسير البغوى: «نسخة قديمة جيدة». ونحوه عن نسخة من صحيح البخاري: «نسخة جيدة قديمة». وعن نسخة من ذخائر المواريث للنابلسي: «نسخة غير قديمة، ولكنها نفيسة».

ويذكر أحياناً تقديره لتاريخ كتابة النسخة، فيقول مثلاً عن نسخة من حاشية العصام على تفسير البيضاوى: «العله من مكتوبات القرن الحادى عشر». ويقول عن نسخة من سنن النسائي: «نسخة جيدة مصححة لعلها من مكتوبات القرن العاشر»، وعن نسخة أخرى منه: «نسخة غير قديمة، ولكنها مصححة».

ويشير إلى حواشى النسخ، فقال مثلاً عن نسخة مصابيح السنة للبغوى: «نسخة جيدة أرّخت سنة ٧٣٨ وعليها حواش كثيرة».

وإذا كانت النسخة ناقصة أو فيها خرم ينبع على ذلك، كقوله عن نسخة من «زاد المعاد» لابن القيم: «نسخة ناقصة ملتفقة، فالنصف الأول تقريباً نسخة يمنية أرّخت ١١٢٩، والربع الأخير من نسخة قديمة كتب في خاتمتها آخر المجلد الثالث من هذا الكتاب ويتمامه تم الكتاب... وأرّخ سنة ٧٦٥».



وفي ختام هذه المقدمة، أقدم خالص الشكر إلى المسؤولين في مكتبة الحرم المكي الشريف - ولا سيما العاملين في قسم المخطوطات فيها - على ترحيبهم برواد المكتبة، ومساعدتهم على الاستفادة من ذخائرها، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأرجو أن أكون قد وفّقت في تقديم رسائل هذا المجموع على وجه يليق بها وييسّر الاستفادة منها، والله ولني التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

محمد أجمل أيوب الإصلاحي

الرياض / ١٢ / ١٤٣٣

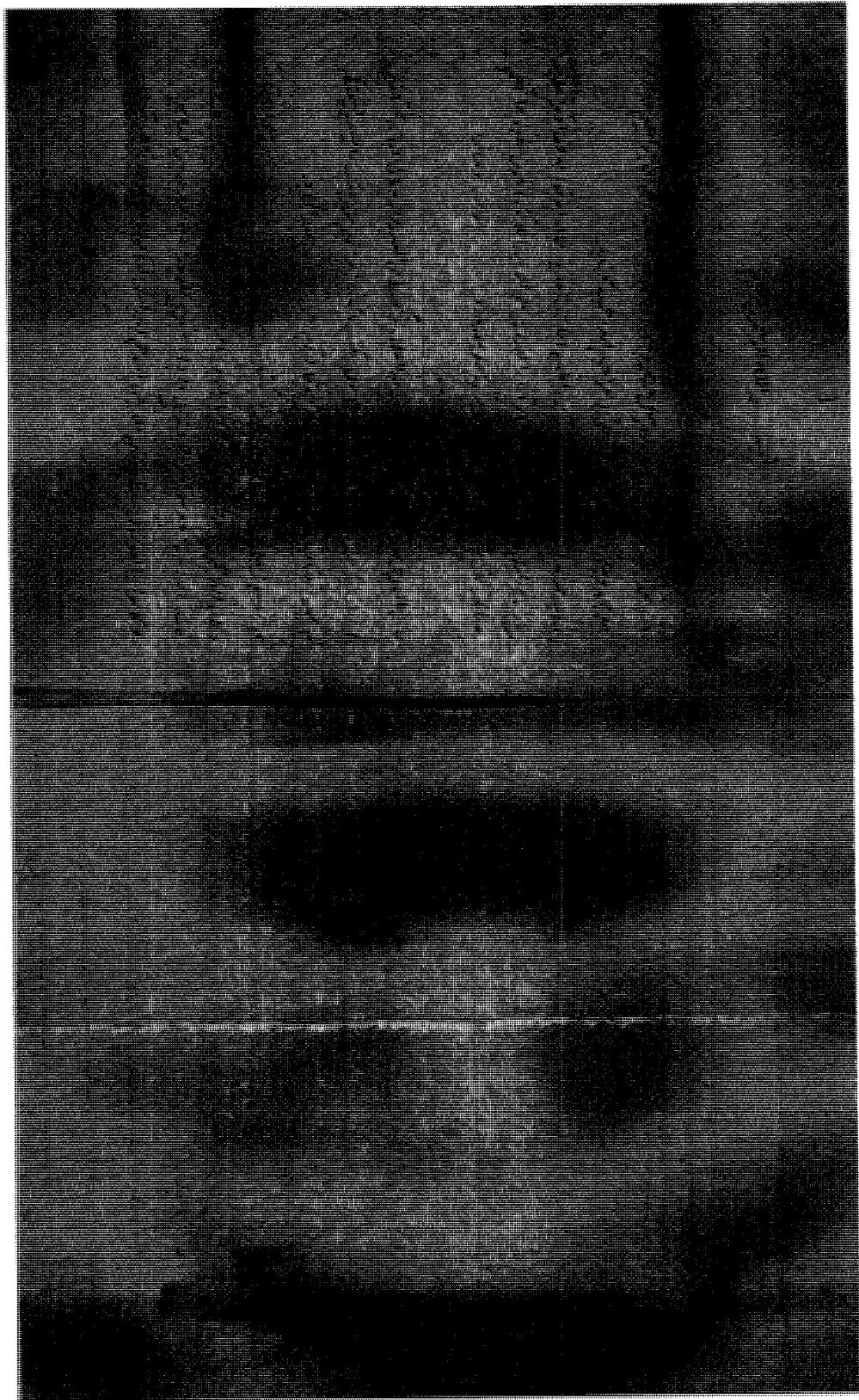
نماذج من النسخ الخطية

أصول التصحيح العلمي (مسودة)

أصول التصحيح العلمي (مسودة)

أصول التصحيح العلمي (مسودة)

ورقة من رسالة في تصحيح النصوص



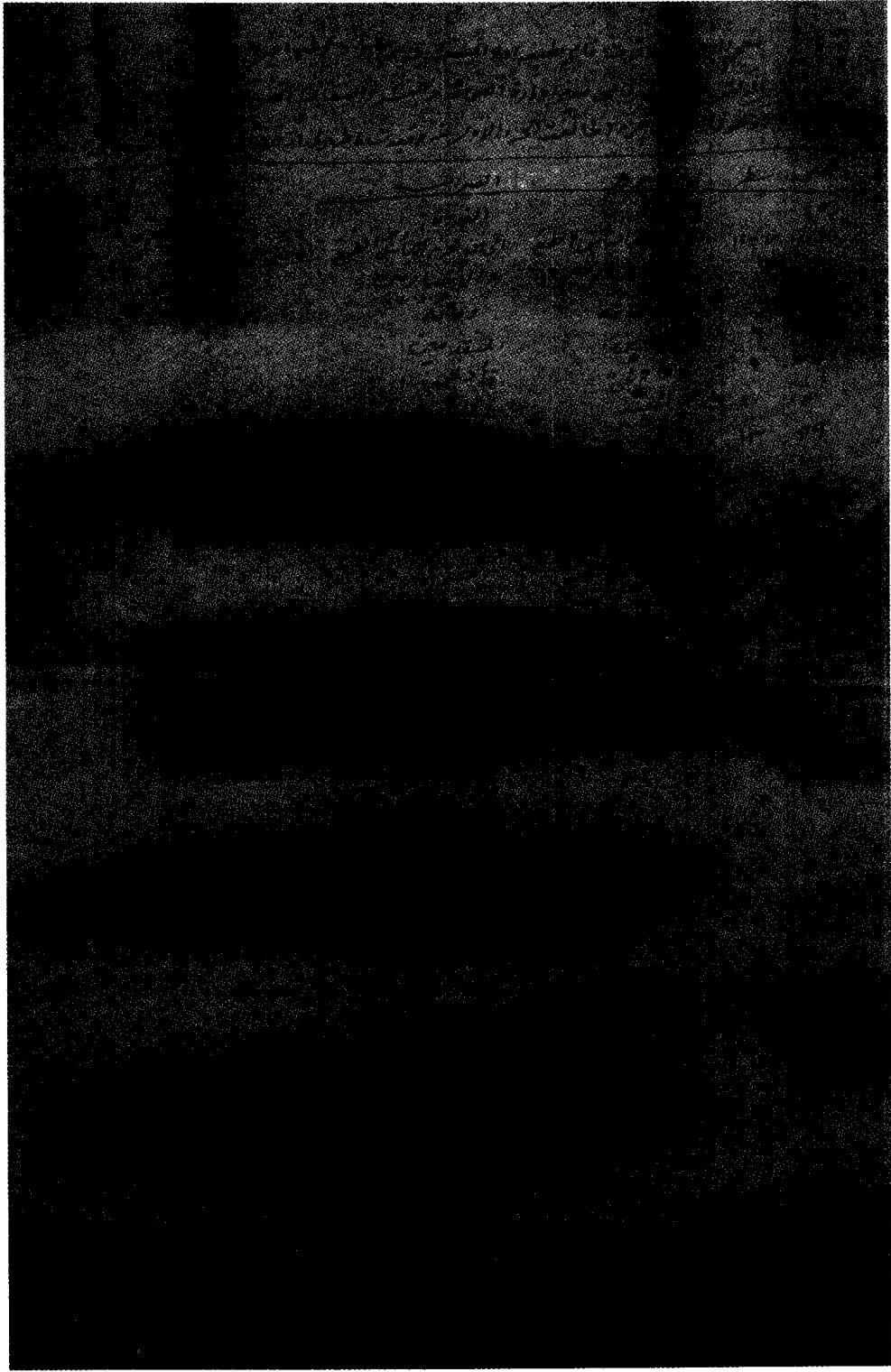
نموذج من رسالة أصول التصحيح

التنبيه على أحاديث «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك

تهات و ملاحظات لتعليقات الأستاذ فؤاد عبد الباقي

تصحيحات على كامل المبرد

تصحیحات علی سبل السلام



تصحيحات على معجم الأدباء